

رقمنة قطاع العدالة في الجزائر بين النظري والتطبيق

Digitization of the justice sector in Algeria between theory and practice

الباحثة سامية غراب⁽¹⁾

مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

جامعة محمد خيضر - بسكرة (الجزائر)

samia.ghorab@univ-biskra.dz

تاريخ النشر
31 مارس 2025

تاريخ القبول:
18 مارس 2025

تاريخ الارسال:
24 جانفي 2025

الملخص:

شهدت الجزائر سنة 1999 عدة اصلاحات على مستوى المنظومة القضائية، تم من خلالها تحديث قطاع العدالة من خلال إدخال وسائل التكنولوجيا الحديثة على مستوى خدماته الادارية والقضائية، سعيا في ذلك إلى تحقيق جودة في العمل القضائي، وتقريب العدالة من المواطن والتخلص من كل العراقيل التي يواجهها المرتفقين من طول الاجراءات عند استخراج الوثائق الادارية. إلا أنه وبرقمنة الخدمات والاجراءات القضائية تمكن مرفق العدالة من تحقيق قفزة نوعية من خلال تمكين المواطنين والمتقاضين في الاستفادة من عدة خدمات خاصة في مجال رقمنة الاجراءات القضائية، و تسهيل على المتقاضين عملية التقاضي عن بعد دون تكبد العناء والتنقل إلى أروقة المحاكم وذلك من أجل تحقيق الجودة ونجاعة في العمل القضائي.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، قطاع العدالة، الاجراءات القضائية، المحادثة المرئية، عصنة العدالة، المتقاضين، الادارة القضائية.

Abstract :

In 1999, Algeria witnessed several reforms in the judicial system, through which the justice sector was modernized by introducing modern technology into its administrative and judicial services. This aimed to achieve quality in judicial work, bring justice closer to citizens, and eliminate all obstacles faced by users, such as lengthy procedures when obtaining administrative documents. However, with the digitization of judicial services and procedures, the justice system was able to make a qualitative leap by enabling citizens and litigants to benefit from various services, particularly in the field of digitizing judicial procedures. This facilitated the process of remote litigation for litigants, sparing them the hassle of traveling to courtrooms, all in pursuit of quality and efficiency in judicial work.

Key words: Digitization, justice sector, judicial proceedings, video chat, modernization of Justice, litigants, judicial administration.

مقدمة :

أخذت الجزائر أشواطاً من أجل التوجه نحو إدارة إلكترونية سعيًا في ذلك لتطوير مختلف القطاعات من خلال رقمنة الخدمات العمومية، وجاء هذا التطور أسوأً بالدول الأخرى التي توجهت نحو إلكترونية قطاعاتها، خصوصاً قطاع العدالة الذي يعد من أكثر القطاعات التي تحتاج إلى تحديث مستمر سواء من حيث الخدمات الإدارية والقضائية، لأنه أصبح موضوع جودة الخدمة القضائية من الاهتمامات الجوهرية التي أولتها الحكومة في عصرنة قطاع العدالة.

انطلاقاً من الإصلاحات التي شهدتها قطاع العدالة سنة 1999 تم ادخال العديد من التغييرات الجوهرية بما في ذلك عصرنة مرفق القضاء وخدماته القضائية، من خلال وضع بنية تحتية إلكترونية، الهدف من هذه الإصلاحات وضع استراتيجيات أكثر فعالية لإدارة العمل القضائي.

ومن أبرز الإصلاحات تم إنشاء آليات وأجهزة تقنية وإدارية وتشريعية لدعم تنفيذ المشاريع التي أطلقتها وزارة العدل، أهمها استحداث مديرية العامة لعصرنة العدالة من أجل الإصلاح والوصول إلى عدالة في متناول الجميع، ومن ثم صدرت قوانين بخصوص ذلك، ممثلة في قانون رقم 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة¹ والذي نص على استحداث منظومة المعلوماتية على مستوى وزارة العدل تتعلق بنشاط وزارة العدل وكل المؤسسات التابعة لها وكذلك جهات القضاء العادي والقضاء الإداري، كما صرح القانون باستخدام وسائل الاتصال السريعة والمرئية في إجراءات التقاضي.

وكذلك تم رقمنة الخدمات القضائية على مستوى موقع وزارة العدل من خلال اطلاق منصات إلكترونية تعمل على تقديم الخدمات القضائية للمواطنين والمتقاضين بأقل تكلفة ممكنة مع ضمان تحقيق مبدأ المساواة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية موضوع رقمنة قطاع العدالة في كونه من المواضيع الهامة والحديثة وكذلك يعتبر من من القطاعات الحيوية في الدولة باعتباره حامي للحقوق والحريات وأحد الركائز الأساسية في بناء الدولة على هذا الأساس تم ادخال عليه العديد من الإصلاحات فيما يتعلق بالجانب الإداري والقضائي وهذا من أجل تسهيل وتقريب مرفق القضاء من المتقاضين.

كما تساهم عملية الرقمنة تضيي الشفافية والسرعة في العمل القضائي خاصة في الجانب الإداري والقضاء على كل أوجه الفساد.

الإشكالية المطروحة: نظرا لأن رقمنة مرفق القضاء من أهم الاستراتيجيات التي جاءت بها الجزائر في مشروع اصلاح العدالة وذلك من خلال رقمنة الخدمات الادارية والإجراءات القضائية للمتقاضين فهذا ما يؤدي بنا إلى طرح الإشكالية الآتية: فيما تتجلى مظاهر رقمنة قطاع العدالة ودورها في تطوير العمل القضائي لتقريب مرفق القضاء من المتقاضين؟

المنهج المتبع: من خلال ورقتنا البحثية هذه اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي حيث قمنا بالتطرق إلى ابراز مظاهر الرقمنة في قطاع العدالة، والمنهج التحليلي من خلال تحليلنا للنصوص القانونية المنظمة للإجراءات القضائية.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى محورين متضمنين: مظاهر مظاهر رقمنة خدمات قطاع العدالة (المحور الأول)، مظاهر رقمنة الإجراءات القضائية (المحور الثاني).

المحور الأول: مظاهر رقمنة خدمات قطاع العدالة

لتحسين من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين تم اعتماد الرقمنة على نطاق واسع في قطاع العدالة في مجال الخدمات الإدارية كما تم رقمنة الخدمات القضائية على مستوى قطاع العدالة وذلك من أجل تحسين خدمات مرفق القضاء وتقريب الإدارة القضائية من المواطنين لهذا تم اطلاق منظومة معلوماتية على مستوى وزارة العدل، وذلك بموجب قانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة في المادة الثانية والتي تندرج في الفصل الثاني تحت عنوان: المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والاشهاد على صحة الوثائق الالكترونية، وتتعلق هذه المنظومة بجميع نشاطات وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها، بالإضافة إلى مختلف الجهات القضائية التابعين للنظامين القضائيين العادي والإداري وكذلك محكمة التنازع.

وفي هذا السياق سنتعرض إلى اهاته الخدمات فيما يلي:

أولا - النظام الآلي لاستخراج صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية:

تم استحداث على مستوى موقع وزارة العدل تطبيق آلية يتم من خلالها استخراج الوثائق الإدارية القضائية من أجل تسهيل ذلك على المواطنين من الاستفادة من عملية الرقمنة للخدمات القضائية، ومن جهة تخفيف العبء على الإدارات القضائية، بحيث تستخرج كل من صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية عن طريق الولوج إلى موقع وزارة العدل إلكترونيا من خلال اتباع مجموعة من الاجراءات والتي سنتطرق لها فيما يأتي:

1- استخراج صحيفة السوابق القضائية:

هو نظام يسهل على المواطنين الحصول على صحيفة السوابق العدلية من أي مكان عبر التراب الوطني، مقارنة فيما يبق كانت تستخرج من المحكمة مكان المولد أو المسكن ويتم الاشراف

على هذا النظام انطلاقاً من المركز الوطني لصحيفة السوابق القضائية والذي عرف بتاريخ 06 فيفري 2004 والموصول بجميع الهيئات القضائية عبر كامل التراب الوطني، كذلك يمكن للمصالح الإدارية طلب صحيفة السوابق القضائية عبر البريد الإلكتروني لوزارة العدل،² وهذا يوفر مرونة العمل القضائي وتقريب الإدارة القضائية من المواطن.

2- استخراج شهادة الجنسية:

قبل التحول إلى النظام الإلكتروني في قطاع العائلة كانت شهادة الجنسية تستخرج من المحاكم الموجودة في مكان ميلاد الشخص أو محل إقامته، إلا أنه في سنة 2004 من فبراير تم إطلاق نظام جديد لاستخراج الجنسية عبر موقع وزارة العدل، وذلك بعد التقرب شخصياً مرة واحدة أمام شباك أقرب جهة قضائية لطالب الخدمة سواء كان أمام مقر مجلس القضائي أو المحكمة.³

ويتم الولوج إلى موقع وزارة العدل إلى خانة استخراج الوثائق هناك خانة خاصة باستخراج شهادة الجنسية فيتم النقر عليها يظهر الملف الذي يجب أن يقدم إلى الجهة القضائية لاستخراج شهادة الجنسية.

يتم الولوج إلى موقع وزارة العدل <https://www.mjjustice.dz>

1- تقرّبه شخصياً من شباك أي محكمة عبر التراب الوطني، مرفوقاً ب:

– بطاقة رسمية لهويته الشخصية،

– رقم هاتفه المحمول الخاص،

– ووثائق الحالة المدنية أو المستندات المطلوبة لاستصداره شهادة الجنسية الجزائرية.

2- استلام من أمين الضبط، مستنداً ورقياً، يتضمن:

– اللقب والاسم الشخصيين،

– اسم المستخدم وكلمة المرور.

3- تلقيه عبر هاتفه المحمول، خلال ثمان و أربعين (48) ساعة الموالية، رسالة نصية قصيرة (SMS)، بها اسم مستخدم وكلمة مرور آخراً، جديداً وسرياً.

4- فور تلقيه اسم المستخدم وكلمة المرور الجديدين، يصبح بإمكان المعني الولوج إلى خدمة طلب وتلقي شهادة الجنسية الجزائرية عن طريق الانترنت، عبر موقع وزارة العدل، واتباعه الخطوات الآتية:

– الدخول إلى البوابة: <https://portail.mjjustice.dz>

– إدراج اسم المستخدم وكلمة المرور المرسلين عبر SMS.

– النقر على زرّ «الدخول» لظهور عدّة روابط.

- انقر من بين هذه الروابط على الرابط بعنوان طلب وتلقي شهادة الجنسية الجزائرية. بالنقر على الرابط تظهر «نافذة ثانية وأخيرة»، مطلوب فيها:
- إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور، المسجلين بالمستند الورقي المسلّم من طرف العون الدبلوماسي.
- النقر على زرّ «التحميل».
- عندئذ تبدو مباشرة على شاشة الحاسوب شهادة جنسيته الجزائرية، في شكل "PDF" موقعة إلكترونيا وعليها كود أبار⁴ (Code à barres) قابلة للطباعة والسحب.
- وهذه الخدمة الإلكترونية سهلت على المواطنين عملية استخراج الوثائق القضائية إلكترونيا دون تكبد العناء والتنقل إلى طوابير المحاكم والمجالس القضائية.⁵
- يلاحظ أن خدمة استخراج الجنسية لم يتم تفعيلها حيث لا يزال المواطنون المستفيدين من خدمات قطاع العدالة يتوجهون إلى الجهات القضائية للحصول عليها ورقيا.
- وعليه يمكننا القول أن خدمة استخراج الجنسية ليست خدمة إلكترونية مادام لا يزال المرتفقين يتوجهون إلا عين المكان، لأن عند القول رقمنا الخدمات يقصد بها عدم التنقل المرتفقين المستفيدين من خدمات الإدارية إلى أروقة الجهات القضائية.
- ثانيا - إنشاء مركز شخصية شريحة الإمضاء الإلكتروني:
- تم إنشاء مركز لشخصية شرائح التوقيع الإلكتروني كان ذلك في سنة 2014 من أجل تبادل الوثائق إلكترونيا وإمكانية الاستغناء على الدعاوى الورقية ومن مهام هذا المركز هي:
- تسجيل أعوان وزارة العدل
- شخصية مفاتيح المتدخلين قضاة، أعوان ضبط في النظام المعلوماتي وضمان مراقبة النوعية للبطاقة الإلكترونية
- تسيير أنظمة مركز الشخصية.
- القيام بعمليات التكوين والمراقبة لفائدة المستعملين.
- لما كبتة للاحتياجات المستقبلية لوزارة العدل تم الاعتماد على حل تقني قائم على بنية أرضية مفتوحة تستند على شرائح من نوع © JAVACARD حيث يتيح هذا النظام على إمكانية تكييف التطبيقات مع المستجدات دون إدخال تغييرات على الهيكل العامة التي تم وضعها على نفس الدعامات.⁶

ثالثا - توفير خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية :

أطلقت خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية، بهدف تسهيل على المواطنين القيام بعملية تقديم طلبات التصحيح والوثائق المرفقة بها، عبر الأنترنت أو على مستوى أقرب محكمة أو بلدية.⁷

ومن أجل تقريب العدالة وتعميم الاستفادة من هذه الخدمة، لتشمل أيضا الجالية الجزائرية المتواجدة خارج الجزائر، قامت وزارة العدل برقمنة خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية المسوكة على مستوى القنصليات أو الممثلات الدبلوماسية، عبر بوابة الخدمات الإلكترونية لوزارة العدل.

ولتقديم طلب التصحيح يجب أن يرفق بالوثائق اللازمة ويتم تقديمه مباشرة على مستوى المجلس القضائي

وللاستفادة من هذه الخدمة عبر الأنترنت يجب القيام مرة واحدة فقط بالخطوات

الآتية :

- تقريبه من شباك أي محكمة أو مجلس قضائي عبر التراب الوطني، مرفوقا بـ :

- بطاقة رسمية للهوية

- شهادة ميلاد

- رقم هاتف محمول شخصي

ويتم استلام مستندا ورقيا من أمين الضبط يتضمن

- اللقب والاسم الشخصيين

- اسم المستخدم وكلمة مرور شخصيين

وبعد مرور مدة 48 ساعة الموالية يتلقى عبر هاتفه المحمول رسالة نصية قصيرة SMS

بها اسم المستخدم وكلمة المرور.

وفور تلقيه اسم المستخدم وكلمة مرور جديدين عبر هاتفه المحمول، يصبح بإمكانه

الولوج إلى خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية على موقع

وزارة العدل <https://portail.mjjustice.dz>

ويقوم المعني هنا بإدراج رقم هاتفه النقال ثم كلمة المرور ومن بعدها تظهر له مراحل :

1- مرحلة إرسال التصحيح الإلكتروني :

حيث يقوم بتقديم طلب تصحيح الخطأ أو الأخطاء الواردة في وثيقة الحالة المدنية

عقد الميلاد-عقد الزواج- شهادة الوفاة، بالضغط على خانة إضافة طلب جديد، ومن بعدها

يقوم بإرفاق الوثائق المطلوبة إلى الطلب.⁸

وبعدها يقوم العون بالضغط على الزر الذي يسمح بالولوج إلى النافذة الإلكترونية الخاصة بالتصحيح ويقوم بملء كافة البيانات التي تظهر على واجهة التطبيق المذكورة والتي تتعلق أساسا بطلب التصحيح، ومن ثم يقوم بتحميل الوثائق المرفقة بالطلب بواسطة جهاز الضوئي، ومن خلال البيانات المدرجة في التطبيق المذكورة يتم تحرير استمارة إشعار باستلام الطلب، حيث تتضمن اسم العون ويشهد فيها كل ماتلقاه من طالب التصحيح لترسل رفقة ملف التصحيح إلى مصالح المختصة بوزارة العدل بصفة آلية.⁹

2- دراسة طلب التصحيح والفصل فيه :

يتولى القاضي المكلف بالحالة المدنية على مستوى الجهة القضائية المختصة دراسة الطلب ومعالجته من خلال تطبيق نظام تسيير الملف القضائي في القسم الخاص بطلبات تصحيح الحالة المدنية. بعد أن يقدم وكيل الجمهورية إلتماساته حول عريضة توقيع إلكتروني ضمن التطبيق، ليتم بعدها اصدار أمر قضائي موقع إلكتروني يتضمن قرار التصحيح أو القيد أو الرفض، ويرسل إلى وكيل الجمهورية بصفة آلية، ليتولى تنفيذه.

ومن ثم يرسل وكيل الجمهورية الأمر الفاصل في التصحيح إلى الجهات القضائية المعنية بوزارة العدل طبقا للإجراءات، لتتولى إرسالها أليا إلى المثلية الدبلوماسية والقنصلية المختصة بتنفيذه، إذ يظهر في واجهة التطبيق الخاصة بالتصحيح على مستوى القنصلية محل إيداع الطلب لتبليغ المعني.

ومن بعدها يقوم وكيل الجمهورية ارسال الأمر المتضمن التصحيح بصفة آلية إلى مصالح الشؤون الخارجية لتتولى تنفيذه والتأشير على السجلات المودعة أمامها.

3- تنفيذ أمر التصحيح :

يتم تنفيذ أمر التصحيح من خلال قيام ضابط الحالة المدنية في الخارج بالتأشير على مضمون التصحيح على هامش العقد في سجل الحالة المدنية المحتفظ به في المركز القنصلي أو الدبلوماسي، وبعدها يتم تبليغ المعني الإلكتروني بكل طرق وسائل التبليغ الإلكتروني سواء بقبول الطلب أو الرفض.¹⁰

من خلال التطرق أهم الخدمات القضائية التي انتهجتها وزارة العدل في عملية تقديم الخدمات القضائية للمواطنين نلاحظ أنها قد قضت على العديد من المشاكل التي كان المواطنون المستفيدين من خدمة مرفق العدالة ومن جهة أيضا قضت على كل أشكال الفساد من محسوبية والحفاظ على الأموال العامة، وكذلك تحقيق السرعة والشفافية في العمل الإداري القضائي.

لكن هناك إشكال مطروح: هل الجزائر من خلال رقمنة الخدمات القضائية واستحداث بوابة إلكترونية حققت فعالية هذه الخدمة على أرض الواقع أم لا، وهل كانت هذه التطبيقات لها أثر ايجابي على المواطنين والمتقاضين؟

المحور الثاني: مظاهر رقمنة الإجراءات القضائية

صدر قانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة كأول تأسيس قانوني ينظم اجراءات التقاضي التي تباشر أمام الجهات القضائية، حيث استحدثت منظومة معلوماتية على مستوى وزارة العدل تشرف على كل الأعمال الإجرائية القضائية، وبعدها لم تكتفي وزارة العدل بذلك فقامت باستحداث نافذة الكترونية لكل اجراء من اجراءات التقاضي الإلكتروني والتي سنتطرق إلى أهمها ممثلة في انشاء الشباك الكتروني لرفع الشكاوى، وتتبع مآل القضية وكذلك استحداث نافذة النيابة الإلكترونية. وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

أولا - الأساس القانوني لرقمنة الإجراءات القضائية:

قام المشرع الجزائري في اطار عصرنة اساليب تسيير قطاع العدالة بإنشاء منظومة معلوماتية مركزية على مستوى موقع وزارة العدل، وذلك من أجل مباشرة الإجراءات القضائية إلكترونية على مستوى الجهات القضائية، حيث أصدر مجموعة من القوانين تنظم اجراءات التقاضي الإلكتروني بما فيها قانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة، ومن بعدها في ظل انتشار وباء كورونا صدر تعديل قانون الاجراءات الجزائية 04-20¹¹ المنظم للمحادثة المرئية وشروطها ومجالات استعمالها، وتعديل القانون إجراءات المدنية والادارية رقم 22-13¹²، وهذا ما سنعرضه فيما يلي:

1- رقمنة الاجراءات القضائية في ظل قانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة:

يعتبر قانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة بمثابة الإنطلاقة الأولى نحو رقمنة الاجراءات القضائية حيث تضمن هذا القانون كيفية ارسال الوثائق والاجراءات القضائية الكترونيا وكان ذلك في الفصل الثالث والمعنون ب: "إرسال الوثائق والاجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني"

في المواد 09 و10 منه، كما جاء في الفصل الرابع والذي جاء بعنوان: "استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الاجراءات القضائية" وها ما سنتطرق له فيما يأتي:

أ- ارسال الوثائق والاجراءات القضائية إلكترونيا:

بالرجوع لنص المادة 09 من قانون 03-15 المتعلق بعصرنة العدالة نجدها نصت على إمكانية تبليغ وإرسال الوثائق والمحركات القضائية والمستندات بالطريق الإلكتروني...¹³

- كما نصت المادة 10 من نفس القانون على أنه يجب أن تضمن الوسائل التقنية المستعملة في إرسال العقود والوثائق بالطريق الإلكتروني ما يأتي:
- التعرف الموثوق على أطراف التراسل الإلكتروني
 - سلامة الوثائق المرسلة
 - أمن وسرية التراسل
 - حفظ المعطيات بما يسمح بتحديد تاريخ الإرسال والاستلام من طرف المرسل إليه بصفة أكيدة...¹⁴

يلاحظ أن المشرع الجزائري من خلال نص المادة 10 سمح للمتقاضين بإمكانية تبادل الوثائق والمحركات المتعلقة بإجراءات التقاضي باستعمال وسائل الاتصال التكنولوجية، كما اشترط على أن تكون الوسائل التقنية المستعملة في إرسال تلك الوثائق والمحركات القضائية تتمتع بالحماية الإلكترونية من أي خرق واعتداء على سلامة الوثائق.

كما يجب تكون هوية اصحاب الوثائق محددة تحديدا دقيقا لضمان سرية التراسل.

ب- استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية:

بالرجوع للقانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة نجده أدرج تقنية المحادثة المرئية في الفصل الرابع منه بعنوان استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الاجراءات القضائية، فتضمنت كل من المواد 14 و15 و16 على شروط واجراءات استخدام تقنية المحادثة المرئية، حيث نصت المادة 14 على شروط استخدام تقنية المحادثة المرئية أنه في حال اذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة، يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق تقنية المحادثة المرئية عن بعد، مع مراعاة احترام الحقوق المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجزائية.

كذلك نصت المادة 15 على الاجراءات المتبعة عند استعمال تقنية المحادثة المرئية أمام الجهات القضائية في أنه يمكن لقاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص وفي اجراء المواجهة بين عدد اشخاص.

كما يمكن لجهة الحكم أيضا تستعمل المحادثة عن بعد لسماع الشهود والأطراف المدنية.

وبالرجوع للأمر 20-04 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية كذلك نظم اجراءات تقنية المحادثة المرئية عن بعد بشكل مفصل وورد ذلك في الكتاب الثاني مكرر بعنوان: "استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات" في المواد من 441 مكرر إلى 441 مكرر9 تضمن الباب الأول على أحكام عامة لتقنية المحادثة المرئية، والباب الثاني نص على اجراءات

استعمال تقنية المحادثة عن بعد في مرحلة التحقيق، كما ورد في الباب الثالث على اجراءات استعمال تقنية المحادثة المرئية في مرحلة المحاكمة.

وكان أول تطبيق لتقنية المحادثة المرئية عن بعد تمت في محاكمة دولية بمجلس قضاء المسيلة بتاريخ 2016/06/11 حيث تم ربط محاكمة مباشرة من محكمة "لنتام" بفرنسا أين تم السماع إلى شاهد في قضية متابع فيها متهم أمام محكمة جنابات مسيلة، تتعلق القضية بالقتل العمد مع سبق الاصرار والترصد.¹⁵

2- رقمنة الاجراءات القضائية في ظل تعديل القانون رقم 22-13 المتضمن قانون الاجراءات المدنية والإدارية:

في ظل الاصلاحات التي جاء بها المشرع تم رقمنة اجراءات التقاضي أمام جهات القضاء الإداري من خلال تمكين المتقاضين من رفع الدعوى الإدارية إلكترونيا طبقا لنص المادة 815 والتي نصت على أنه: "ترفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية بعريضة ورقية أو بالطريق الإلكتروني".¹⁶

يلاحظ هنا أن المشرع أضاف في المادة أعلاه الطريق الإلكتروني كخيار ثاني لتحريكها. وحتى يتمكن المتقاضين من تحريك دعواه الكترونيا، لابد من وضع نافذة إلكترونية خاصة بالقضاء الإداري على مستوى المحاكم الإدارية من أجل تبادل العرائض والمذكرات.¹⁷

ثانيا - رقمنة الإجراءات القضائية على مستوى موقع وزارة العدل:

في ظل الإصلاحات التي جاءت سنة 1998 تم عصرنة قطاع العدالة وذلك بإدخال وسائل التكنولوجيا الاتصال داخل القطاع حوم انشاء مديرية عصرنة العدالة من صلاحياتها السهر على تطوير اساليب التسيير الإداري والقضائي، ووضع منظومة معلوماتية مركزية لوزار العدل

وتوفير بنى تحتية إلكترونية من خلال ادخال شبكات انترنت وانشاء مواقع من أجل تسيير الاجراءات القضائية من رفع شكاوى والاطلاع على مآل القضية، وهذا ما سنخرج عليه فيما يلي:

1- انشاء بوابة النيابة الإلكترونية:

بدأ العمل رسميا للنيابة الإلكترونية بالجزائر يوم 28 جويلية 2020 في ظل انتشار وباء كوفيد 19 حيث سمح لكل شخص سواء كان طبيعى أو معنوي من تقديم شكاوى أمام النيابة العامة الكترونيا دون الحضور الجسدي¹⁸. من أجل تضادي انتشار الوباء ويكون ذلك باتباع جملة من الخطوات يجب على مقدم الشكاوى إتباعها وتتمثل في:

على مقدم الشكوى الولوج إلى أرضية النيابة الإلكترونية" المخصصة لهذا الغرض والمتاحة عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل، قصد ملء استماره تسجيل الشكوى/عريضة عن بعد بمجموعة من المعلومات الشخصية الخاصة بهويته كاملة وعنوان اقامته، ورقم هاتفه المحمول وكذا تحديد نوع شكواه/عريضته وادخال مضمونها.

ويتم تحويل هذه الشكوى/ العريضة بصفة آلية إلى ممثل النيابة وكيل الجمهورية بالمحكمة أو النائب العام بالمجلس القضائي لاتخاذ الإجراء المناسب.

بعد تصرف ممثل النيابة في الشكوى¹⁹، يتم إعلام المعني بمآلها والإجراءات المتخذة أو المطلوب اتخاذها، وذلك عبر أرضية «النيابة الإلكترونية»، وكذا عبر رسالة نصية قصيرة (SMS) و/أو بريده الإلكتروني.

كما يوجد هناك دليل توجيهي خاص بالنيابة الإلكترونية يتضمن خطوات قيد الشكوى أمامها من أجل تسهيل الاجراءات على المتقاضين.²⁰

وجاء تصريح من مديرية العامة لعصرنة العدالة أن تفعيل النيابة الإلكترونية اثبت نجاعته من خلال تفاعل المواطنين في تقديم شكواهم من قبل الأرضية الرقمية الجديد حيث بلغ عدد الشكاوى ما يقارب 50 طلبا بعد ساعة فقط من اطلاقها، ووصل عدد الشكاوى إلى 553 شكوى حيث تم معالجة 324 بصفة نهائية، وكذلك وضع وزير العدل أن هذا التطبيق يشغل ب202 محكمة عبر 48 مجلس قضائي.²¹

وعليه يسعدنا القول أن خدمة النيابة الإلكترونية حققت مبتغاها من جهة خفضت الكثير من العبء على المتقاضين والقضاة، خاصة وأن المتقاضين كانوا يعانون من طيلة الاجراءات عند رفع الشكوى ورقيا، وكذلك الحفاظ على سلامة وصحة المواطنين في فترة انتشار الوباء.

2- انشاء نظام التسيير والمتابعة الآلية للملف القضائي:

ان نظام التسيير والمتابعة الآلية للملف القضائي هي تطبيق الكترونية تم استحداثها من اجل متابعة الملف القضائي تم انشاؤها في ظل اصلاح العدالة، حيث يقوم هذا النظام على رقمنة كل الملفات القضائية جزائي مدني و إداري ويتم تتبعها آليا بداية من ايداعها لدى الجهات القضائية إلى غاية صدور الحكم وتبليغه، ويساهم هذا البرنامج في تقديم العديد من الخدمات للمتقاضين كالشباك الإلكتروني، متابعة الملف القضائي، وخدمة تبليغ الرسائل القصيرة.²²

أ- خدمة الشباك الإلكتروني:

تم استحداث الشباك الإلكتروني على مستوى كل الجهات القضائية سواء القضاء العادي أو الإداري يسمح للمتقاضين والمحامين من أجل تسجيل عرائضهم وكذلك من أجل الاطلاع على

ملف قضاياهم إلكترونيا وسحب كل الوثائق الضرورية من أحكام وقرارات دون تكبد العناء والتنقل إلى أروقة الجهات القضائية.

كانت الإنطلاقة للعمل بالشباك الإلكترونية الوطني عبر التراب الوطني يوم الإثنين 28 نوفمبر 2022، فهو عبارة على تطبيق الكترونية تتيح للمتقاضين ومحاميهم الإطلاع على مآل القضايا ومنطوق الأحكام، وكذا الحصول على النسخة العادية للأحكام والقرارات الصادرة عن المجالس القضائية والمحاكم التابعة لها انطلاقا من أية جهة قضائية عبر التراب الوطني وبالتالي تجنبهم عناء التنقل إلى مقر الجهة القضائية التي أصدرتها وتبعاته من ضياع الوقت وكثرة المصاريف. للحصول على خدمات «الشباك الإلكتروني الوطني»، يتقدم الشخص المعني أو وكيله أو محاميه من أقرب جهة قضائية (المحكمة أو المجلس القضائي الأقرب) مرفقا بما يثبت صفته في الدعوى أو القضية ليقوم أمين الضبط على مستوى الشباك الموحد بالولوج إلى قاعدة المعطيات الوطنية، وإجراء عملية البحث بناء على المعطيات الخاصة بالقضية أو الحكم أو القرار، وسيتم تعميم هذا الإجراء على المحاكم الإدارية في القريب العاجل. وبذلك يكون قطاع العدالة قد أنجز تقدما معتبرا في تحسين الإجراءات وتطوير الخدمات القضائية عن بعد، بما يعود بالفائدة على المتقاضين ودفاعهم.

ب- تتبع مآل القضية:

تم استحداث نافذة الكترونية بتسمية تتبع مآل قضيتك على مستوى وزارة العدل حيث تم تعميم العمل بها في كل الجهات القضائية سواء كان قضاء عادي أو إداري، فهي عبارة على تطبيق تمكن المتقاضين ومحاميهم من اتباع مآل ملفاتهم القضائية هل ملفهم في مرحلة المداولة أو الفصل أو مؤجلة.... ويتم ذلك من خلال تقديم اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة بالمتقاضي أو محاميه والتي تمنحها إياه الجهة القضائية التي تم على مستواها تسجيل القضية. ج- التبليغ عبر الرسائل القصيرة SMS:

تعتبر الرسائل النصية وسيلة تم استحداثها على مستوى موقع وزارة العدل من أجل تمكين المتقاضين من تتبع مآل قضاياهم في كل مراحل الدعوى، حيث تستعمل الرسائل النصية في تبليغ المحررات والأحكام القضائية لأطراف الخصومة وهذه التقنية تبسط الإجراءات وتوفر نفقات على المتقاضين وكذلك تسهل وصول المعلومة إليهم في وقت قياسي.

لكن نلاحظ أن الرسائل النصية SMS كتقنية لتبليغ إجراءات التقاضي فهي ليست الوسيلة المناسبة لمقارنتها بالبريد الإلكتروني، خاصة فيما يتعلق بتبليغ الأحكام القضائية لأن بمجرد التبليغ يبدأ احتساب آجال الطعن.

وهناك اشكال قد يواجه المتقاضين فيما يتعلق بالرسائل النصية SMS قد يتعذر على المتقاضي الاطلاع على الرسائل في هاتفه مما يؤدي إلى استحالة التبليغ، كذلك فيما يتعلق بتغيير رقم المعني بالأمر قد يمنح الرقم ذلك الى شخص آخر دون المالك الأصلي الأول لها وهذا مامنه من الاطلاع على الرسائل التي قد تصل الى رقم هاتفه.

وعليه كان من المفروض على وزارة العدل اتخاذ وسيلة أكثر فعالية تسمح للمتقاضين بالاطلاع على كل معلومة تخصهم سواء في تبليغ الأحكام القضائية أو ارسال الوثائق والملفات في شكل PDF.

وبرأينا أحسن وسيلة تستعمل لتتبع مآل القضية أو ارسال الملفات وتبليغ الأحكام القضائية هو البريد الإلكتروني.

4- إنشاء نظام التسيير والمتابعة الآلية لشريحة المحبوسين:

يعتبر هذا النظام من أهم الاصلاح الذي جاءت به وزارة العدل في المجال العقابي وهو يضاهي في أهميته نظام تسيير ومتابعة الملف القضائي، وقد تم تعميم العمل به على مستوى كل الجهات القضائية سنة 2006 حيث يهتم هذا النظام بمتابعة ملف النزيل منذ دخوله إلى المؤسسة العقابية إلى غاية خروجه منها، فهو يحدد مسار كل محبوس بداية من أسباب وظروف حبسه وسلوكه أثناء فترة حبسه إلى غاية إطلاق سراحه وكذلك يتكفل هذا النظام بما يلي:

- إعداد برامج فردية لإعادة التربية وإعادة الإدماج الاجتماعي.
- إعطاء إحصائيات دقيقة وموثوقة حول أهم التحولات لمختلف شرائح المساجين بما يمنح معطيات صحيحة وهامة تمكن من اتخاذ قرارات بانجاز منشآت جديدة أو تخصيص بعض المؤسسات بالنظر إلى درجة خطورة المساجين درجة عالية الأمن، متوسطة الأمن... إلخ
- الحصول على بطاقة خاصة لكل مسجون يمكن الاعتماد عليها في حالة استفادة هذا الأخير من الافراج المشروط أو اتخاذ أي إجراء آخر من طرف قاضي تنفيذ العقوبات والاطلاع الفوري على وضعية المحبوس.

- إعداد وتسيير ومراقبة برامج المكافأة على حسن السيرة التي جاء بها الاصلاح وهي ترمي إلى تحفيز الاستفادة من إجراءات الافراج المشروط والحرية التصفية وأعمال الورشات.²³

خاتمة:

من خلال دراستنا هذه نخلص أن عصرنة قطاع العدالة كان في ظل الاصلاحات التي جاءت في 1998 حيث مست هذه الاصلاحات العديد من الأعمال القضائية، بما فيها الإدارة القضائية في الجانب الخدمات من خلال استحداث أنظمة آلية عن طريقها يتم استخراج الوثائق القضائية إلكترونياً وتسهيل العملية على المواطنين دون تكبد العناء واللجوء إلى طوابير الإدارة

القضائية، ومن جهة تم استحداث شبائيك الكترونية على مستوى موقع وزارة العدل من أجل مباشرة الاجراءات القضائية إلكترونيا عن طريقها يتم تتبع مآل القضية ورفع الشكاوى أمام النيابة الإلكترونية.

كما تم اصدار مجموعة من القوانين تنظم التقاضي عبر وسائل الاتصال المسموعة والمرئية على مستوى الجهات القضائية، وتم تمكين الأفراد من رفع الدعوى الادارية الكترونيا أمام جهات القضاء الاداري.

النتائج: من أهم النتائج المتوصل إليها:

- من مظاهر الرقمنة هو استحداث منظومة معلوماتية على مستوى وزارة العدل تعمل على توحيد العمل القضاء على مستوى كل من جهات القضاء العادي والاداري.
- استحداث أنظمة آلية على مستوى موقع وزارة العدل ممثلة نظام استخراج صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية.
- صدور مجموعة من القوانين تنظم كل الإجراءات القضائية التي تتم على مستوى كل من جهات القضاء الجزائي والإداري.
- السماح للمتقاضين برفع الشكاوى إلكترونيا أمام النيابة العامة إلكترونيا وذلك من خلال اللجوء إلى نافذة النيابة الإلكترونية على مستوى موقع وزارة العدل، التي تم الاطلاق العمل بها في ظل انتشار جائحة كورونا.
- رقمنة المجال العقابي من خلال إنشاء نظام التسيير والمتابعة الآلية لشريحة المحبوسين من بداية دخولهم للمؤسسة العقابية إلى غاية خروجهم.
- السماح للجهات القضائية بالعمل بالتبليغ القضائي الإلكتروني لجميع الإجراءات سواء تعلق الأمر بتتبع مآل القضية، أو تبليغ الأحكام القضائية.
- الإقتراحات: ومن أهم الاقتراحات المتوصل إليها:
- من الضروري على الادارة القضائية تفعيل المنصة الخاصة باستخراج شهادة الجنسية مثل ماهو معمول به في صحيفة السوابق القضائية.
- استحداث نافذة خاصة برفع الدعاوى المدنية وتسجيلها إلى جانب نافذة تتبع مآل القضية من أجل تسهيل ذلك على المتقاضين.
- على وزارة العدل اتخاذ وسيلة أكثر فعالية تسمح للمتقاضين بالاطلاع على كل معلومة تخصهم سواء في تبليغ الأحكام القضائية، أو تبليغ أي إجراء من إجراءات الدعوى.

- على المشرع الجزائري تنظيم آلية التبليغ الإلكتروني بموجب نصوص خاصة وادراج وسائل التبليغ التي تضمن عملية تبليغ الإجراءات، لأن الرسائل التي يتم إرسالها عبر الهاتف ليس لها فعالية في عملية التبليغ.
- ضرورة التنسيق بين القوانين المنظمة لإجراءات التقاضي (الجانب النظري)، مع التطبيقات الإلكترونية المتواجدة على مستوى موقع وزارة العدالة (الجانب التطبيقي).
- الهوامش:

- ¹ - القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فبراير لسنة 2015 المتعلق بعصنة العدالة، عدد 06 الصادر بالجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، بتاريخ 10 فبراير 2015.
- ² - محمد العيداني، يوسف زروق، رقمته مرفق العدالة في الجزائر على ضوء القانون 15-03 المتعلق بعصنة العدالة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، جامعة الجزائر، 2020، ص 510
- ³ - الهاشمي مزهود، منظومة الخدمات الرقمية في قطاع العدالة في الجزائر في ظل مستجدات التسيير خلال أزمة كوفيد-19، مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 03، العدد 03، 2022، ص 14
- ⁴ - Code barres: هو عبارة عن تمثيل ضوئي لبيانات قابلة للقراءة من قبل الحاسوب مثل الأرقام والحروف، وهو رمز ثنائي الأبعاد، وفي الأصل يمثل البيانات في مناطق العرض (الخطوط) لغويا كلمة مكونة من جزأين في اللغة الإنجليزية هما: Bar وتعني العمود، Cod وتعني ترميز البيانات، أما الكلمتان تعني ترميز أو تشفير كم من البيانات يتم تحويلها إلى أكواد باستخدام جهة يتم طباعة هذه الأكواد على هيئة أعمدة داكنة على خلفية بيضاء بأشكال وأحجام مختلفة.
- وهو عبارة عن شفرة تمثل مادة ما قابلة للقراءة من قبل الحواسيب، وقد تكون الشفرات الخطية أحادية البعد في شكل مربعات أو نقاط أو أشكال سداسية. سامر رياض عباس، خلدون طالب ديوان، حسين محمد سعد، نظام البار كود، مذكرة لنيل شهادة بكالوريوس، جامعة القادسية، 2017، ص 05.
- ⁵ - <https://courdemascara.mjustice.dz/م>
- الاطلاع على الموقع الإلكتروني يوم 22-10-2024 على الساعة 21:30
- ⁶ - بواشري أمينة، سالم بركاهم، الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة (1999-2017)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الجزائر 03، 2018، ص 214.
- ⁷ - <https://www.mjustice.dz/ar/modernisation-2-2-2/م>
- الاطلاع على موقع وزارة العدل بتاريخ 27-10-2024 على الساعة 13:06
- ⁸ - <https://www.mjustice.dz/ar>
- الاطلاع على الموقع وزارة العدل بتاريخ 27-10-2024 على الساعة 20:41
- ⁹ - مزيتي فاتح، مظاهر رقمته مرفق العدالة وأثرها على تحسين الخدمة العمومية للمتقاضين، مجلة بيليو فيليا لدراسات المكتبات والمعلومات، المجلد 01، العدد 04، جامعة تبسة، 2019، ص 23.
- ¹⁰ - المرجع نفسه، ص 24.

- ¹¹ - الأمر 20-04 المؤرخ في 30 أوت 2020، يعدل ويتمم الأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الصادر بالجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، عدد 51، بتاريخ 31 أوت 2020.
- ¹² - القانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الصادر بالجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية المعدل والمتمم بقانون 22-13 المؤرخ في 12 يوليو 2022 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 48. الصادرة في 17 يوليو 2022.
- ¹³ - المادة 09 من قانون رقم 15-03 المتعلق بعصنة العدالة.
- ¹⁴ - المادة 10 من القانون رقم 15-03 المتعلق بعصنة العدالة.
- ¹⁵ - قادري أمال، إدريس خوجة نصير، جودة الخدمة القضائية ودورها في إرتقاء قطاع العدالة، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 7، العدد 3، سبتمبر 2020، ص 518.
- ¹⁶ - المادة 815 من القانون رقم 08-09 المعدل والمتمم.
- ¹⁷ - غراب سامية، ماجدة شيناز بودوح، التقاضي الإلكتروني أمام جهات القضاء الإداري في ظل عصنة قطاع العدالة في الجزائر، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 12، العدد 2، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2024، ص 163.
- ¹⁸ - الهاشمي مزهود، منظومة الخدمات الرقمية في قطاع العدالة الجزائرية في ظل مستجدات التسيير خلال أزمة كوفيد-19 - مجلة التميز الفكري للعلوم الاجتماعية والانسانية، 2021، ص 15.
- ¹⁹ - <https://www.mjjustice.dz>
- تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني يوم 03-11-2024 على الساعة 14:30
- ²⁰ - <https://e-nyaba.mjjustice.dz/choix.php>
- تم الإطلاع على الموقع الإلكتروني يوم 03-11-2024 على الساعة 15:00.
- ²¹ - زعزوعة نجاد، ليلي بن قلة، النيابة العامة الالكترونية في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد، العدد، 2021، ص 301.
- ²² - أحمد بن عزوز، نظام المحاكمة الالكترونية وفقا لأحكام قانون عصنة العدالة 15-03، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد، العدد، سنة 2021، ص 67 - 68.
- ²³ - بواشري أمينة، سالم بركاهم، مرجع سابق، ص 223.